

المقدمة

اعتبرت التربية على مر الزمن ووصولاً إلى عصرنا هذا صاحبة التأثير الأكبر في تحديد مصير الإنسان، واعتبرتها جميع الأمم على أنها مهمة للغاية، وخاصة بعد إدراكها أنها الوسيلة الوحيدة لتنمية قدرات الإنسان الجسدية والعقلية والنفسية والاجتماعية، ليصبح الفرد فرداً صالحاً وعضواً نافعاً لنفسه ومجتمعه، للمحافظة على القيم السائدة في المجتمع والتطلع لآمال وآفاق مستقبلية وفق ميادينه وتعاليمه، ولذلك أوجدت المجتمعات مؤسسات تتحد في عملها وتشارك في أهدافها لتحقيق مرامي التنشئة الاجتماعية، كالأُسرة والمدرسة ومختلف النوادي الاجتماعية الرياضية منها والثقافية، والتي من أولوياتها إعداد مواطن صالح، وتنشئته تنشئة اجتماعية سليمة.

وعلى هذا الأساس أسست منظمة اليونسكو سنة 1971 اللجنة الدولية للنهوض بالتربية وبذلك برهنت أنها في مستوى الأحداث، ولأن المجتمعات تختلف في تراثها الاجتماعي ونظمها السياسية والاقتصادية تبعاً لاختلاف مناهجها الفلسفية العامة ورؤيتها للأفراد في المجتمع والحياة الاجتماعية بصفة عامة، ولكل أفراد المجتمعات بما فيها المجتمع الجزائري رغبة أكيدة في الحفاظ على كيان مجتمعهم بما فيه من قيم وتقاليد وأساليب معيشة، وهي القيم المستمدة من خبرتهم عبر تواتر الأجيال وحياتهم الاجتماعية لذلك فهو يرى بقاءها واستمرارها من أجل بقاءه. ولأجل استمرار وبقاء أي مجتمع لا بد من صلاح نواته الأولى ألا وهي الأسرة؛ وهي المؤسسة التكوينية الأولى التي يتعلم فيها الطفل اللغة، ويكتسب الكثير من السلوكات والعادات والتقاليد والقيم عن طريق التقليد والتلقين، ويتعرف قيم الخطأ والصواب، فالأسرة تعد الدعامة التي يعتمد عليها المجتمع لبناء تربية سليمة، ذلك أن الأم والأب هما المعلم الأول للطفل، فهما يشكلان قدوة للسلوك ويوفران الدعم والتوجيه الذي يبني تقدير الطفل لذاته ويساعده على التعلم، كما تشكل الأسرة البناء الاجتماعي في أي مجتمع، وهي تلك الصورة المصغرة للمجتمع الكبير، فهي تعكس بشكل واضح ثقافة وعادات وتقاليد المجتمع الذي تنتمي إليه، وحتى نظامه والاقتصادي، الديني والسياسي، وأي تغيير يطرأ على المجتمع يؤثر بطبيعة الحال على الأسرة، كما أن كل تغيير في نظام الأسرة يؤدي بدوره إلى تغيير في النظام الاجتماعي الكلي، فهي تشكل مؤسسة اجتماعية رئيسية تقوم بدور الوسيط بين الأفراد والمجتمع، وهي الإطار الأهم الذي يتم فيه بناء شخصية الطفل وتجاربه الاجتماعية الأولى، لتكيف وتجرب فيما بعد خارج المحيط الأسري.

وكامتداد للأسرة أنشأ المجتمع مؤسسة اجتماعية ثانية ألا وهي المدرسة؛ كمؤسسة اجتماعية أخرى بهدف تربية وتنشئة أفرادها والعمل على نقل تراثه وخبراته، فتكون مكملة للمرحلة التأسيسية الأولى التي مر بها الطفل في سنواته المبكرة من عمره (الأسرة)، فتعمل على تنمية القيم والعادات والاتجاهات التي اكتسبها الطفل، وإصلاح وتهذيب القيم السلبية التي اكتسبها أيضاً في بيئته الأولى، إضافة إلى تقديم المعرفة وتنمية الثقافة لديه، وأيضاً تعمل من خلال المنهج والأنشطة على إيجاد اتجاهات أخرى جديدة من شأنها أن تصقل شخصية الطفل وترتقي به نحو الأفضل، وبما أن عملية

التنشئة الاجتماعية عملية مشتركة بين الأسرة والمدرسة، بات من الضروري التعاون والتكامل في الأدوار والوظائف من أجل تحقيق أهدافها المشتركة، وإعداد جيل قادر على التكيف الصحيح في المجتمع الذي ينتمون إليه، فالحمل يقع على عاتق الأسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية التي أنشأها المجتمع للإشراف على العملية التربوية، خاصة في ظل التغيرات والتحويلات التي تشهدها جميع المجتمعات الانسانية، كظهور التكنولوجيا وما يصاحبها من الانتشار السريع للمعلومات، ومختلف التحديات الاعلامية، وما صاحبه من زيادة في السكان، وارتفاع في نسبة البطالة، وظهور الآفات الاجتماعية وانتشارها السريع، والتي أصبحت تهدد استقرارها وتماسك أفرادها.

مس المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى هذا التغير والتحول، وأثر في مختلف مؤسساته الاجتماعية ونظمه، وبما أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تشكل بناءه الاجتماعي، فقد كانت أكثر الوحدات الاجتماعية عرضة لهذا التغير، الذي أثر في شكلها وحجمها ووظيفتها، فبعد أن كانت تقوم بجميع الوظائف بدءا بوظيفة التنشئة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية والترفيهية والدينية، وفي ظل التغيرات التكنولوجية صعب الحياة الاجتماعية، اضطرت المرأة إلى الخروج إلى العمل للمساعدة في تحسين معيشة أفراد أسرتها، الأمر الذي دفع المجتمع إلى إيجاد مؤسسات خاصة تقوم بأداء وظيفة تربية الأبناء، فكانت المدرسة أقرب مؤسسة مكتملة لدور الأسرة، وهنا أصبح الطفل أكثر عرضة لحدوث اختلال في نموه العقلي والنفسي والاجتماعي.

أولى المجتمع الجزائري ومنذ الاستقلال أهمية كبيرة للتربية، وتبنى مبادئ كان من بينها فكرة التربية المستمرة وفكرة المجتمع المتعلم، ولقد ظهر هذا جليا منذ أمرية 16 أفريل 1976 الصادرة عن وزارة التربية، ولقد حاول المشرع الجزائري من خلالها توظيفها ليس فقط للوصول إلى مجتمع متعلم يسعى إلى طلب العلم طوال حياته، ولكن إدراكا منه أن وظيفة التربية لا تنحصر في الحفاظ على تواصل المجتمع واستمراره-كما كان شأنها قديما-، بل أصبح عليها أيضا أن تعد الناشئة للمستقبل وأن تزودهم بالقدرة على التكيف مع المستجدات، وأن يكون أي تغيير إصلاحي وفق هذا الاتجاه، وهذا ما ظهر جليا من خلال الإصلاحات التربوية للمنظومة التربوية منذ السبعينيات إلى يومنا هذا، لتتماشى والتحويلات الراهنة.

أدرك المجتمع الجزائري في الأخير أهمية كل من الأسرة والمدرسة، وأن أدوارهما تعدت فكرة المحافظة على الموروث، إلى تزويد الجيل الصاعد القدرة على الإبداع والابتكار للزيادة من العلم والإسهام في تطويره، والحث على ضرورة تعاون وتساند مؤسساته الاجتماعية من أجل تكاملها في الأدوار والوظائف من أجل مجتمع قادر على السير مع الركب الحضاري، وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة موضوع تكامل الأدوار الوظيفية بين الأسرة والمدرسة، وقمنا بتقسيم دراستنا إلى 06 فصول:

ففي الفصل الأول قمنا بتحديد وصياغة مشكلة الدراسة، وبيننا أهميتها وأسباب اختيارها، وأهدافها، أما في الفصل الثاني المتعلق بالأسرة أدوار ووظائف؛ فقد عمدنا إلى إعطاء تعريف للأسرة ونشأتها ومررنا بمراحل تطورها، ثم تطرقنا إلى مختلف أشكالها ومقوماتها، ثم حاولنا أبرزنا أهم

أدوار ووظائف الأسرة، وحاولنا إبراز الأسرة والتنشئة الاجتماعية، محاولين إعطاء أهم خصائصها وإبراز أهميتها، ثم خصصنا بالدراسة الأسرة الجزائرية، وذلك بإعطاء تعريف لها وتبيان أهميتها وأهدافها وتطورها وخصائصها ومميزاتها، وختمنا الفصل بمعالجة سوسيولوجية للأسرة، متطرقين فيه إلى: أهم المداخل النظرية في دراسة الأسرة، وعمدنا إلى تقديم بعض المفاهيم تخص: الأسرة والتغير الاجتماعي، بناء الأسرة الحديثة والأسرة كنظام اجتماعي.

أما الفصل الثالث فقد تمحور حول المدرسة أدوار ووظائف، وحاولنا معالجة متغير المدرسة بنفس الطريقة التي عالجنا بها متغير الأسرة، حيث تطرقنا في بادئ الأمر إلى مفهومها وذلك بإعطاء تعريف لها وتوضيح نشأتها ومراحل تطور دراستها، ثم انتقلنا إلى أشكالها ومقوماتها وبنيتها، لنصل إلى أدوار ووظائف المدرسة، معرجين على وظائف المدرسة في الحياة الاجتماعية، المدرسة والتنشئة الاجتماعية، كما لم ننسى التطرق إلى إعطاء أهم خصائصها وتوضيح أهميتها، لنخصص بالدراسة المدرسة الجزائرية، محاولين إبراز خصائصها وأهدافها بعد إعطاء تعريف لها وتوضيح نشأتها، ثم انتقلنا إلى عملية الإصلاح التربوي الجزائري، وليمكن التطرق للإصلاح دون المرور بمراحل النظام التربوي الجزائري ككل، لنختتم الفصل بمعالجة سوسيولوجية للمدرسة، والذي جاء فيه: أهم المداخل النظرية في دراسة المدرسة، المدرسة وإعادة الإنتاج، المدرسة والتغير الاجتماعي والمدرسة كنظام اجتماعي.

وتضمن الفصل الرابع: واقع تكامل الأدوار الوظيفية بين الأسرة والمدرسة، وفيه قدمنا في بدايته تعريفا لبعض المصطلحات، ثم انتقلنا إلى شرح تكامل الأسرة والمدرسة من خلال المشاركة في الدور التربوي، ثم توضيح دور جمعية أولياء التلاميذ في تكامل الأسرة والمدرسة، ثم حاولنا إبراز دور المدير في تكامل الأسرة والمدرسة، لننتقل إلى أهمية تكامل الأسرة والمدرسة، أشكال الاتصال بين الأسرة والمدرسة وختمنا بإعطاء بعض مجالات التكامل بين الأسرة والمدرسة.

أما الفصل الخامس تناولنا فيه الإجراءات المنهجية التي تقوم عليها الدراسة، حيث قمنا بعرض فرضيات الدراسة وتحديد مفهومها عند بعض الباحثين، ثم حددنا مجالات دراستنا والمنهج المستخدم فيها، وأدوات جمع البيانات، وختمنا الفصل بالأساليب الإحصائية التي استخدمت في الدراسة. والفصل الأخير وهو الفصل السادس؛ وتم فيه عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة، وقمنا فيه بعرض معطيات الدراسة وتحليلها، والتحقق من صدق الفروض.

فالخاتمة؛ التي هي من أساسيات أي بحث، فقائمة المراجع مع وضع ملخص للدراسة باللغة العربية واللغتين الإنجليزية وأخيرا الملاحق.